

على الغلاف

الأهالي ضد المطامر

لو كان الهدف الحقيقي من خطة النفايات تحقيق الأمل للناس، لكانت المرحلة الانتقالية قد جاءت متوافقة مع المرحلة التي تليها. هذا هو ملخص ردود الفعل التي عبرت عنها الاحتجاجات الأهلية في المناطق المقترحة لإقامة المطامر فيها. وكذلك مواقف وآراء الخبراء البيئيين ومجموعات الحراك الشعبي. لا ثقة، فالها كل من اتصلت بهم «الأخبار»، وهؤلاء يجمعون على أن المرحلة الانتقالية لا تنبئ الخيارات السليمة المطروحة، وبالتالي ستكرس وضعاً غير سليم بعدها. ولذلك «المطلوب ازدياد الضغط، لا الرضوخ مجدداً»

لا ثقة بسلطة تحترف، تحويل الموقت إلى دائم

«المشكلة لا تكمن في مجلس الإنماء والإعمار. هو مجرد وسيلة فنية، المشكلة تكمن في هذه السلطة السياسية التي أفقدتنا الثقة بأي طرح تتبناه»، هذا ما يقوله الوزير السابق شربل نحاس الناشط في الحراك الشعبي له «الأخبار»، لافتاً إلى أن الصورة المثالية التي تروج لها السلطة غير مقنعة نتيجة انعدام الثقة. ويلفت نحاس إلى أن هناك مهلة بين 7 أيام وشهر ونصف شهر لتجهيز مطمري سرار والسلسلة الشرقية لا نعلم ماذا

الأول المتمثل بالمرحلة الانتقالية لم يتم إطلاعنا عليه، قائلاً: «أشك بأن الخبراء الذين وضعوا الخطة البيئية على المدى الطويل هم أنفسهم من وضع خطة المرحلة الانتقالية».

اللافت في ما يشير إليه نجيم أنه لا يوجد أي ضرورة لاستحداث مطمر في السلسلة الشرقية، هذه المنطقة تجتمع الثلج وهي المصدر الرئيسي للمياه الجوفية، «ذلك أنه من الناحية التقنية ليس هناك داع لاستحداث مطمر في البقاع ولا إعادة تشغيل مكب برج حمود»، يعدد نجيم مآخذة على اعتماد مكب برج حمود بعد تاهيله، على اعتبار أن «تجربة بعد صيدا لا تزال في الأذهان وأن هناك استحالة بتجهيز مكب برج حمود بسنة أشهر فقط، أقله يحتاج إلى سنتين ونصف سنة». ويخلص نجيم إلى أن هذه الخطة، التي تحمل العناوين البيئية، تعتمد الوسائل اللابحيئية في المرحلة الانتقالية.

إلا أن المطمر ليس وحده ما يثير استياء معارضي الخطة ومنتقديها، إذ ترى بعض المصادر المتابعة أن «الماخذ» الجدي يكمن في تكليف مجلس الإنماء والإعمار، «الجهة التي فشلت في إدارة هذا الملف طوال سنتين» تشغيل المطمرين المزمع إنشاؤهما (تقضي الخطة بتكليف مجلس الإنماء والإعمار تشغيل المطمرين المستحدثين في عكار والبقاع)، مثيرة شبهة الصفقات المحصورة من «الجماعة نفسها» لاعتماد حلول «ترقيعية» غير بيئية، المستفيد الأول منها هم نفس الأشخاص.

هديك فرفور

من الناعمة، إلى عكار، إلى مجدل عنجر، إلى صيدا، إلى برج حمود، جاء الرد الأهلي على خطة النفايات أنها: لن تمر. وكذلك أعلنت مجموعات الحراك الشعبي في بيروت رفضها «المرحلة الانتقالية» التي وضعتها الخطة وقررت «الالتفاف حول الأهالي»، حسب ما صرح به عدد من الناشطين له «الأخبار».

يتساءل المنسق العام للائتلاف المدني الراض للخطة الحكومية رجا نجيم «كيف لخطة تحمل هذه العناوين البيئية أن تتجه خلال مرحلتها الانتقالية نحو الطمر؟»، لافتاً إلى أن الحل البيئي المستدام الذي لم يلحظ على المستوى الفني الإشارة إلى خيار الطمر لا يمكن أن يدفع باتجاه أساليب غير بيئية. ويضيف: «لماذا الطمر في الناعمة وليس الفرز مثلاً؟ ولماذا نتعامل مع متعهدي طمر لا مع متعهدي فرز؟ كشفنا على النفايات في المطمر وقمنا بفرزها وتبين أن 5% فقط قابل للطمر، فلماذا لا يحولون منطقة الناعمة/ عين درافيل إلى منطقة فرز عوض المكبات العشوائية؟».

من جهته، يقول رئيس الحركة البيئية بول أبي راشد إنه «خلال شهر، معظم البلديات تبنت خيار الفرز، فلماذا يعيدون البلديات إلى خيار الطمر؟». يصّر أبي راشد على أن الحركة البيئية والجمعيات البيئية الأخرى لم تطلع إلا على القسم الأخير من الخطة المتعلق بالبلديات، لافتاً إلى أن القسم

صيда تواجه تحويلها إلى مكب أيضاً

آمال خليل

دعا الحراك الشعبي في صيدا إلى الإعتصام قبل ظهر اليوم أمام بقايا جبل النفايات احتجاجاً على خطة وزير الزراعة أكرم شهيب التي فتحت أبواب المدينة، من دون علمها، لنفايات بيروت. رئيس بلدية صيدا محمد السعودي بدد الشكوك حول تبدل الموقف السابق الراض لاستقبال النفايات، الذي أجمعت عليه فاعليات المدينة. كمر رفض البلدية لاستقبال نفايات إضافية من خارج نطاق اتحاد صيدا - الزهراني وعين الحلوة، ما لم يتوافر مطمر للعوادم التي تنتج من معالجتها في معمل صيدا. مجدداً لمح السعودي إلى المطمر الذي وضع نصب العين في بلدة زغديا القريبة من صيدا، لتخصيص أحد عقاراتها واستخدامه كمطمر. إلا أن فاعليات المنطقة لا تزال ترفض ذلك. علماً أن السعودي أعرب صراحة في وقت سابق عن أن الأمر يحتاج إلى دفع من الرئيس نبيه بري الذي «يمون» على فاعليات المنطقة، لكن الأزمة لا تعني عوادم النفايات الموعودة، إذ إن عوادم النفايات الصادرة عن معمل صيدا، ترمى في الحوض البحري بجوار بقايا الجبل. تحدث النائب السابق أسامة سعد عن العوادم والحوض، أجرى تقيماً لخطة شهيب وعمل المعمل في مؤتمر صحفي عقده امس، ولغت إلى «عدم وجود مطمر صحي في صيدا ولجوء القيمين على المعمل إلى طمر كميات كبيرة من النفايات في الحوض البحري، يؤدي إلى تلويث التربة ومياه البحر والمياه الجوفية التي يشرب منها سكان المدينة». ووجد سعد أن «استقدام كميات إضافية من النفايات سيؤدي إلى نشوء جبل نفايات جديد يعيد إحياء جبل النفايات الذي احتوى علاجه على كم هائل من المخالفات البيئية والارتكابات المالية منها النقص الكبير في تجهيزات المعمل والغازات الضارة والروائح الكريهة الصادرة عنه بسبب عدم تركيب فلاتر والتخلص من عصارة النفايات السامة في مياه البحر». وكشف سعد عن «طمر قسم كبير من النفايات في الحوض البحري على أنها عوادم وتهريب نفايات على نحو سري من مناطق بعيدة».

لماذا علينا التعامل مع متعهدي طمر، لا مع متعهدي فرز؟

سيجري خلالها، «وبالتالي المهلة الانتقالية عليها أن تدفع نحو هدف يشبهها. وإذا كان المقدم حلاً بيئياً سليماً، فإن هذه المرحلة عليها أن تكون مشابهة للهدف». ويعتبر نحاس أن هذه الخطة «دليل على أن الضغط مفيد والمطلوب ازدياد الضغط».

من جهته، يقول المهندس المدني راشد سركيس إن هذه الخطة تستطيع أن تكون فاعلة ومفيدة إذا ما جرى تعديل بعض النقاط التي تطرحها، لافتاً إلى أن هذه الخطة كان يجب أن تكون مجهزة منذ شهرين من قبل لجنة إدارة أزمة لا يتضمنها مسؤولون وتكون مؤلفة من خبراء مدنيين.

في ختام الخطة التي تم نشرها، ترد «ملاحظة لا بد منها» مفادها أن الحلول المقترحة للمرحلة

الانتقالية يجب أن تكون تحت رقابة الجهات المركزية المعنية، وبالتالي اللجنة الوزارية التي «أثبتت فشلها سابقاً»، وفق ما تقول المصادر المتابعة، متساءلة «كيف لهم أن يضعوا الخطط تحت إشرافها؟» هذا الأمر أثار غضب مجموعات الحراك الشعبي التي اعتبرت أن هذه الخطة التي تستلزم موافقة الأحزاب السياسية، هي «رهن السلطة السياسية» وفق ما يقول الناشط في الحراك الشعبي أيمن مروء له «الأخبار»، لافتاً إلى أنهم «رؤجوا لإشراك المجتمع المدني في

مطمّر البقاع: منطقة متنازع عليها بين لبنان

المطمّر المقترح، باعتبار أن شروط وزير الزراعة أكرم شهيب تقضي بموافقة البلديات على أي مطمر مزع إنشاؤه، وبحال عدم موافقتها يصبح الاقتراح غير نافذ. بدوره قال رئيس جمعية مبادرات شبابية نضال خالد إن التحرك مستمر، «نرفض كمجتمع مدني الأساليب الرخيصة التي يجري اعتمادها. مشكلة النفايات مشكلة كبيرة، وإنشاء مطمر لها لا يكون بهذا الأسلوب اللقوي، ما يدل على أن العملية هي أكثر من تجارية وليست صحية وبيئية، تهدف إلى حل المشكلة»، وأضاف «من المعيب على الحكومة أن تستمر في عملية المحاصصة فيما هناك شعب في الشارع يطالب بمحاسبة المفسدين».

تريد الحكومة تمرير هذه الصفقة، برأي الأهالي، مقابل رشوة بقيمة 150 مليار ليرة، كالتى عُرضت على أهل عكار، علماً بأن هاتين المنطقتين هما الأكثر حرماناً من مشاريع الدولة وخدماتها، وهما تستحقان أكثر من هذه المبالغ من دون أي مقابل، على غرار المطامر.

انطلقت حملة «مجدل عنجر مش مزبلة»، وظهرت على فائسبوك صفحة «مش زابطة البقاع مش مزبلة»، وأيضاً «#الريحة_كثير_فاحة»، وركزت التعليقات على اتهام البلديات بالصلوع في «المؤامرة» مع الحكومة على المواطنين. يقول الناشط خالد غنيم إن البلديات جزء من المشكلة، ما لم تعلن رفضها

أسامة القادري

ما إن أعلنت الحكومة موافقتها على خطة النفايات، وفيها إقامة مطمر في منطقة المصنع في السلسلة الشرقية على الحدود مع سوريا، حتى انطلقت حملات على شبكات التواصل الاجتماعي تدعو المقيمين هناك إلى الاستعداد لموجة احتجاجات. القلق من الأضرار الصحية والبيئية ليس المحفز الوحيد، بل يضاف إليه ما يتردد بين الناس عن وجود صفقة مع شركة فتوش إخوان لإقامة المطمر المذكور على عقارات تملكها، بشراكة أحد أبناء بلدة مجدل عنجر، في منطقة تقع بين المصنع وعنجر ومجدل عنجر والحدود السورية من الجهة الشرقية.



«نصحك بعدم تجربتنا» (مروان بوحيدر)